بنى الحمى والوطن .. لمن نعطى الولاء والانتماء ؟!

بقلم :

د.م. نادر رياض

www.naderriad.com

تعلمنا صغاراً أن نتحزب للفصل الدراسى ثم للمدرسة ، دون أن يمنع ذلك من أن نعطى ولاءنا لمدرس دون آخر أو ناظر دون آخر ، أما وقد أصبحنا فى عالم الكبار الذين يمارسون عملهم من موقع الإنتاج ، كل يدير عمله من واقع قد يختلف فى طبيعته لكنه لا يخلو من الأهمية ذ غير المختلف عليها ذ إلا أن السؤال الأول لا يزال مطروحاً يفرض نفسه ، وهو لمن يكون الولاء فى موقع العمل ؟

أيكون لصاحب المنشأة أم للمنشأة ذاتها أم للإدارة الإنتاجية التى يتبعها الفرد أم لمدير الإدارة أم لصانع الخيرات والعلاوات رئيس شئون العاملين والمشرف على قياسات وحسابات تقويم الأداء ؟. لقد كانت تجربة دراستى وعملى فترة فى الخارج ، وتحديدا تحت ظروف سوق العمل والإنتاج الألمانى محكا حقيقيا لإنضاج هذه الرؤية ، فمنحى الولاء والانتماء لأى مما ذكرت عاليه ، سينحصر فى المفهوم الضيق القائم على عاطفية التوجه وليس موضوعية التوجه ، فقد رأيت زملائى من صغار المهندسين الألمان يولون اهتماما أكثر من غيرهم لإعطاء هذا الولاء والانتماء إلى المهنة التى ينتمون إليها ويزرعون هذا المفهوم للفنيين والعمال الذين يعملون تحت قيادتهم .

وقد سعدت بهذا المفهوم الجديد على " آنذاك " وعدت به معتزاً لأطبقه فى حياتى المهنية ، وأغرسه فى نفوس من يعملون معى ، إذ أن الولاء والانتماء يجب أن يوجه للمهنة التى ينتمى إليها كل منا ، وصولاً للمفهوم الرائع وهو الكبرياء المهنى الذى من شأنه أن يؤدى بصاحبه إلى التمسك بأهداف الجودة والسعى للحصول على كل مستحدث ومستجد فى وسائل المهنة وأدواتها يحكمه فى ذلك استكمال أدوات القدرة التنافسية ليس على المستوى المحلى وإنما وصولاً للقدرة على المنافسة خارجياً وبدرجة تفوق بمقياسى السعر والجودة على حد السواء . أما إذا خرجنا من نطاق الولاء والانتماء المهنى إلى المجال الأكثر رحابة وهو الجانب الوطنى القومى ووحدة التراب الوطنى وتلاحم جميع القوى والتوجهات فلا خلاف فى أن علم الوطن هو الراية التى نستظل جميعاً فى حماها دون ثمة أثره أو استئثار لطائفة دون أخرى إذ أن علم الدولة يعلى ولا يعلى عليه .

وإذا كان إعلاء شأن الديمقراطية يسمح بإفساح المجال للترشح لمنصب رئيس الدولة وهو منصب عالى الشأن لا يعلوه منصب آخر فمن المفترض أن جميع المتقدمين من رجالات الصف الأول والذين لهم من المؤهلات ما يجعلهم أهلاً لهذا المنصب الرفيع.وهنا فإن الأنظار يجب أن تتوحد فى توجهها إلى العلم المصرى الوطنى القومى دون سواه معلية مصلحته فوق كل المصالح. ولنبعد جميعاً عن الانتماءات النفسية والعاطفية لمحدوديتها،ولنعلم أن الرئيس المنتخب سيكون رئيساً لكل المصريين وأن المنافسة فى سباق الرئاسة ستنتهى تماماً بإعلان الفائز فى الانتخابات ليصبح رئيساً للجميع ويؤدى له الشعب ومنافسوه القدامى يمين الولاء والإخلاص.

بقى أمر له أهميته من حيث التوقيت ألا وهو أن على قوى الشعب بمختلف توجهاتها وخلفياتها الالتفاف حول الشخصية الأكثر تأهيلاً والأكبر خبرة فى إدارة شئون الدولة والتى تقع فى أولى اهتماماتها السياسة الخارجية وعلاقاتنا مع الدول الخارجية شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً والذى يملك الحس الوطنى لإدارة المنظومة الاقتصادية التى هى عصب الحياة فى مصر وسبيلنا لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل وصولاً لمجتمع الرفاهية وتحقيق الطموحات للأسرة والفرد.

دون أن نغفل أن من مسئوليات هذا الرئيس أن يعيد الأمن لربوع الوطن إذ بدون ذلك لن يتحقق معدل الاستثمار والتنمية فى حده الأدنى بل أن المجال قد يتردى فسيحاً أمام العناصر المتناحرة لتزرع العنف والإرهاب والسطوات القبلية فى مجتمعنا متحدية بذلك وحدة الدولة وسيادة القانون على جميع أرجائها وهو المقوم الرئيسى لأية دولة .

أما قواتنا المسلحة فكانت وستظل درع الوطن وسيفه نلجأ إليها فى الملمات فنجد فيها الحصن الحصين والمبادئ الوطنية الأصيلة التى لا ينتابها هواً وفى كرامتها وعزتها وقوتها عزة للوطن ودرءاً لمطامع الأعداء وهى كثيرة . وكلى ثقة أن وزارة الشباب التى سيعتمدها أول رئيس جمهورية قادم ستكون مختلفة فى سياستها وتوجهاتها عن كل ما سبقها من وزارات فستعنى بنبض الشباب وتهتم بطموحاتهم فى حياة كريمة ناجحة توظف فيها طاقاتهم لنلحق بالقرن الواحد والعشرين من واقع الندية والقدرة على المنافسة ،إذ أن شباب مصر هم الأكثر تأهيلاً للعبور بنا عبر هذا المانع النفسى الكبير وهو العبور العظيم الذى قد يفوق عبور المانع المائى الذى عبرته قواتنا المسلحة عام ١٩٧٣ وأذهل العالم .